

WIPO/ACE/13/8

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 25 يوليو 2018

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد

### الدورة الثالثة عشرة

جنيف، من 3 إلى 5 سبتمبر 2018

### الملكية الفكرية والقضاء

أعد هذه المساهمة السيد خافيير سوبا، أستاذ محاضر ومدير تدريب القضاة ومدير دبلوم التقاضي في مجال البراءات في أوروبا، في مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI)، ستراسبورغ، فرنسا\*

### ملخص

يقر الجميع بالأثر الخطير الذي يترتب على شكل قانون الملكية الفكرية وظلاله بناء على القرارات القضائية الصادرة. الملكية الفكرية والقضاء عبارة عن مجلد منقح اشترك عدد من المؤلفين في وضعه يقدم صورة شاملة عن التخصص القضائي في مجال الملكية الفكرية. ويرى الكتاب أن الاستفادة من منافع التخصص مع الحفاظ على فهم قانون الملكية الفكرية في سياقه أمر مهم لضمان جودة الفصل في النزاعات القضائية وانصافها، حيث يعتبر هذا الفصل عملية لتقييم الأمور وموازنتها لصالح تنفيذ حقوق الملكية الفكرية. ومن المبادئ الرئيسية في هذه العملية إبلاء الاعتبار الواجب للمصلحة العامة، والحقوق الأساسية ومبدأي المنافسة والتجارة الحرة. ويؤدي القضاء أيضا دورا محوريا في تكييف قانون الملكية الفكرية ليتواءم مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية. والرقمنة والميكنة والمركزية وتفويض السلطة في مجال إنفاذ القانون كلها تحديات تواجه الأفكار التقليدية عن إنفاذ الملكية الفكرية ومهنة القضاء بل والسلطة القضائية نفسها.

\* الآراء التي تعبر عنها هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

## أولاً. مقدمة

1. يقدم هذا المقال مجلد الملكية الفكرية والقضاء<sup>1</sup> وهو عبارة عن مجلد منقح تشارك عدد من المؤلفين في وضعه يقدم صورة شاملة عن التخصص القضائي في مجال الملكية الفكرية. وتعرض الفصول المنقحة إرشادا بشأن التصميم الأمثل للسلطة القضائية وتبرز التجارب والخبرات الإقليمية والوطنية بل والديناميكيات العالمية أيضا. وفي هذا الشأن، وإذ يهدف مجلد الملكية الفكرية والقضاء إلى تقديم صورة شاملة يحلل المجلد عمل الهيئات الدولية المعنية بتسوية المنازعات ومحكم حقوق الإنسان وهيئات التحكيم فضلا عن المحاكم الوطنية المتخصصة وبعض الظواهر مثل التخصصات الفنية.

## ثانياً. الدور المحوري للقضاة

2. أولت المنظمات والباحثون العاملون في مجال الملكية الفكرية اهتماما بالقضاء في السنوات الأخيرة. ويعكس الإصلاح المؤسسي والتحليلات العلمية وتطور السياسات والتعاون الفني هذا الاهتمام وهو يرجع إلى سبب وجيه. ويؤدي الفصل في المنازعات دورا منهجيا وجوهريا بالقضاة هم الشخصيات التي تتمحور حولها عملية الفصل في المنازعات. ولا يتوقف القاضي عند إنهاء المنازعات،<sup>2</sup> بل قد يرسم تفاصيل حدود القانون.<sup>3</sup>

3. والجدل المستعر عبر القرون هو ما إذا كان القضاة يضعون القانون أم يكتشفونه. وباستثناء أي مواقف شخصية في هذا النقاش يقر الجميع على نطاق واسع بالأثر المحوري للقرارات القضائية على شكل قانون الملكية الفكرية وآثاره. والأمثلة المعاصرة عديدة. ففي المجال الموضوعي، تناولت المحكمة العليا مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية بعض الجوانب الخلافية مثل أهلية الحماية بموجب البراءة وسبل الانتصاف واستنفاد الحقوق. وفي أوروبا تؤدي محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي دورا كبيرا إذ تحدد فعالية الإطار الموضوعي للملكية الفكرية في أوروبا. وأنشئت في الصين ما لا يقل عن 18 محكمة متخصصة في وقت وجيز ما أدى إلى تغيير ممارسات الإنفاذ وأحكام القضايا تغييرا جذريا.

4. ويتعايش اتجاهان متباينان بوضوح تعايشا سلميا. فمن ناحية طوّر القضاة وجهات نظر معقدة تتعلق بقانون الملكية الفكرية. ويتحدثون في قراراتهم عن إحداث التوازن الدقيق بين حقوق أصحاب الحقوق والمنافسين والمستهلكين. وفي هذا الشأن ينفذ القضاة مبدأ بسيطا وإن كان محوريا ألا وهو كون قانون الملكية الفكرية فرعا من فروع النظام القانوني ويتعايش مع الفروع القانونية الأخرى بغية حماية تعدد المصالح. وعلى الناحية الأخرى، ومن بين الاتجاهات الواضحة في مجال الإنفاذ الاتجاه نحو التخصص القضائي. فقد ازدهرت محاكم الملكية الفكرية المتخصصة الوطنية والدولية على مدار العقد الماضي ولا تزال بعض المشروعات قيد الإعداد. والاستفادة من منافع التخصص مع الحفاظ على فهم قانون الملكية الفكرية في سياقه أمر لا غنى عنه لتحقيق جودة الفصل في النزاعات وإنصافها. والسلطة التقديرية القضائية والمرونة التي يتحلّى بها القضاة أداتان حاسمتان للتوصل إلى قرارات عادلة ومنصفة وإنفاذها.

<sup>1</sup> Cheltenham-Northampton: ,*Intellectual Property and the Judiciary* ,Geiger, C. Nard and X. Seuba (eds).Ch

.Edward Elgar Publishing, 2018

<sup>2</sup> أبرز تعليق المستشار جاكسون هذا الجانب بصورة جيدة عندما تحدث عن المفارقة قائلا: "لسنا المرجعية الأخيرة لأننا معصومون، بل نحن معصومون

لا لشيء إلا لأننا المرجعية الأخيرة " براون ضد آكين، (1953) 344 U.S. 540.

<sup>3</sup> وقد كانت محورية القضاة موضع تركيز عند هولمز الذي شدد على أن "النبؤ بما سوف تقوم المحاكم به في الواقع (...) هو ما أقصده بالقانون";

.173. Harcourt, Brace and Company, 1920, p ,*Collected Legal Papers* ,”O. W. Holmes, “The Path of the Law

## ثالثاً. التخصص القضائي

5. إنشاء محاكم الملكية الفكرية المتخصصة استراتيجية معنية بمواكبة الطبيعة الخاصة لقضايا الملكية الفكرية التي تنطوي على تعقيدات فنية. ويتحقق التخصص القضائي في مجال الملكية الفكرية من خلال قنوات متعددة. ففي بعض الأحيان تصبح المحاكم القائمة بالفعل متخصصة بالتركيز على قضايا الملكية الفكرية التي تقع في نطاق اختصاصها وحدها. وفي حالات أخرى تُنشأ محاكم جديدة على المستوى الإقليمي والمحلي بغية البت في منازعات الملكية الفكرية فقط. وبصرف النظر عما إذا كانت المحاكم قائمة بالفعل أو أُنشأت حديثاً، يجوز أن يكون لمحاكم الملكية الفكرية ولاية قضائية على الخلافات التي تتعلق بجميع أنواع الملكية الفكرية، أو يجوز لها الاقتصار على الفصل في منازعات تتعلق بفئات محددة من الملكية الفكرية. وبالفعل توجد هيئات قائمة للفصل في منازعات متخصصة في مجال البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف بل وحتى في مجال الأصناف النباتية.

6. وبالإضافة إلى التخصص الذي نتج عن التركيز فقط على بعض فئات الملكية الفكرية فإن محاكم الملكية الفكرية يجوز أن يكون لها ولاية قضائية إما على جميع أنواع المنازعات أو على فئات محددة منها. فعلى سبيل المثال يجوز لبعض المحاكم المختصة في البراءات إصدار قرارات بشأن صحة البراءة فقط في حين تقتصر محاكم أخرى على إصدار قرارات بشأن الجوانب الخاصة بالتعدي وصحة البراءات. ومع ذلك قد تنشأ الاختلافات بناءً على الترتيب الهرمي بين المحاكم وبعضها البعض. وعلى ذلك تكون بعض الهيئات القضائية المعنية بالملكية الفكرية بمثابة محاكم ابتدائية، بينما تكون أخرى محاكم الدرجة الثانية / الاستئناف، وتكون محاكم أخرى متكاملة قادرة على إصدار أحكام لا تقتصر على القضايا على مستوى المحاكم الابتدائية بل تشمل الاستئناف أيضاً. وختاماً على الرغم من أن معظم المحاكم تصدر أحكاماً في المنازعات المدنية وتتولى الإنفاذ الحدودي، فإنه يجوز لمحاكم أخرى إصدار أحكاماً بشأن المسائل الجنائية المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية.<sup>4</sup>

7. وقد خضعت مزايا إنشاء المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية وعيوبها إلى تحليل متعمق.<sup>5</sup> ومن بين المزايا التي يتكرر ذكرها نجاعة الأحكام وجودتها واتساقها وتوحيد أسس إصدارها. أما العيوب على النقيض فتشمل تكلفة إنشاء محكمة للملكية الفكرية وتشغيلها والضغط السياسي والاقتصادية المحتملة على المحكمة فضلاً عن احتمال التحول إلى منظور ضيق للغاية للقانون. ويكتسي الجانب اللاحق بأهمية كبيرة ولا سيما في ضوء الديناميكية والمرونة التي تتسم بها عملية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من حيث المبدأ.

<sup>4</sup> انظر Geiger and L. Lu, "The evaluation and modernization of the legal framework for the enforcement . X. Seuba, Ch of intellectual property rights, Comments of the CEIPI on the EU Commission's public consultation of December 2015, with a focus on the issue of specialization of IP courts", 2016, CEIPI Research Paper No. 2015-03, التالى <https://ssrn.com/abstract=2966839>. أما فيما يخص مسألة الإنفاذ في القضايا الجنائية فانظر Criminal, Ch. Geiger (Ed.), *Enforcement of Intellectual Property: A Handbook of Contemporary Research* Cheltenham-Northampton: Edward Elgar Publishing, 2012.

<sup>5</sup> انظر على وجه الخصوص J. de Werra et al, *Specialized Intellectual Property Court-Issues and Challenges*, Global Perspectives for the Intellectual Property System, Second Issue, CEIPI-ICTSD, 2016.

## رابعاً. الديناميكية والمرونة

8. الإنفاذ يصف إجراء يتخذ لا حالة مسبقة للأمر، ولا نتيجة موضوعة مسبقاً ولا وضع تُنفذ فيه معايير واحدة تنفيذاً متجانساً. لذا من الأفضل النظر إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية باعتبارها عملية معنية بتقييم تنفيذ حقوق الملكية الفكرية وموازنتها.<sup>6</sup> ويترتب على هذا الفهم آثار مهمة في مختلف المجالات من بينها الفصل في نزاعات الملكية الفكرية.
9. فعلى الرغم من أن الحق في المنع هو الجانب الأوضح في حقوق الملكية الفكرية، فموجب الفهم العملي لقانون الملكية الفكرية لا يتعدى المنع كونه إحدى آليات تحقيق أهداف سياسات أوسع نطاقاً.<sup>7</sup> والحقوق الأخرى وأوجه الانتصاف والعمليات والمؤسسات كلها مهمة لتحقيق هذه الأهداف وتراعى أيضاً في عملية تقييم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وموازنتها. وتؤدي المفاهيم القانونية مثل السلطة التقديرية القضائية والمرونة دوراً أساسياً في هذه العملية. فالسلطة التقديرية مبدأ قانوني تقليدي في حين تعتبر المرونة مصطلحاً مطاطاً يلمح إلى هامش المساحة بين معايير الملكية الفكرية والطريقة التي يمكن للدول وأصحاب المصالح الآخرين استخدام هذه المعايير بها. والسلطة التقديرية القضائية والمرونة أداتان أساسيتان أبعد ما تكونا عن أن تؤديا إلى نتائج تعسفية أو إلى إضعاف حماية الملكية الفكرية، بل هما تؤديان إلى قرارات عادلة ومنصفة وإلى إنفاذها في ضوء ما ينص عليه القانون وتقتضيه ظروف الحالة.
10. وفي معظم المناسبات تتيح المعايير الدولية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية مساحة كبيرة أمام التكيف و"التنفيذ الإبداعي والإيجابي"<sup>8</sup>. وصناع السياسات ليسوا هم الطرف الفاعل الوحيد في هذه العملية. بل في العديد من الحالات توجه المعاهدات الدولية المعنية بالملكية الفكرية الدول توجيهها صريحاً بإتاحة السلطة التقديرية للقضاء بشأن طائفة من المسائل.<sup>9</sup> وعند إصدار الأحكام يراعي القضاة المنظومة القانونية بأسرها، بما في ذلك الالتزامات التي تنتمي إلى مجالات في القانون بعيدة تمام البعد عن الملكية الفكرية. وإنه ضمن هذا السياق ينبغي فهم سلطة اتخاذ بعض القرارات أو عدم اتخاذها.
11. وقد ميزت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية eBay Inc. ضد MercExchange بين "إنشاء الحق" من ناحية و"توفير سبل الانتصاف عن انتهاك هذا الحق" من ناحية أخرى.<sup>10</sup> وفي مثل هذه البيئة الديناميكية حيث تُراعى عدة معايير وقيم مثل الإنصاف ومبادئ مثل التناسب يشبه عمل القضاة عمل صانع الخزف الذي يُشكل الطين من خلال معايرة المكونات وتعديل سرعة عجلة التشكيل: فيصنع القاضي حكمه مع مراعاة جميع الوقائع والقوانين المعنية وباللجوء إلى المعايير الثانوية للتفسير والفصل في النزاعات.

<sup>6</sup> Cambridge: Cambridge, *The Global Regime for the Enforcement of Intellectual Property Rights* X. Seuba, University Press, 2017.

<sup>7</sup> pp. 231-265, 2016, ANU eText, *A Philosophy of Intellectual Property*, P. Drahos.

<sup>8</sup> *Intellectual Property Provisions in Bilateral and Regional Trade Agreements: The Challenges of*, P. Roffe

.11.CIEL, 2007, p. *Implementation*

<sup>9</sup> على سبيل المثال توجه ثلاث عشرة مادة من الجزء الثالث من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (بشأن الإنفاذ) الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتمكين المحاكم من اتخاذ إجراء أو اعتماد قرار معين، ولكن دون أن تنص على نتيجة محددة، ما يترك للقضاة الحق في القول بالفصل.

<sup>10</sup> at 1840, 1837 (2006). 126 S.Ct., *eBay, Inc., v. MercExchange, LLC*

## خامسا. التحديات والفرص الجديدة

12. يؤدي القضاة دورا محوريا في تكييف قانون الملكية الفكرية ليتواءم مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية. وعادة يكون القضاة هم أول من يصدر قرارات بشأن المسائل التي تتعلق بمجالات غير مطروقة ومسائل موضع خلاف تترتب عليها عادة آثارا اجتماعية واقتصادية وعملية وأخلاقية مهمة. لذا من الضروري أن يتسع المنظور لمواجهة هذا التحدي. إن أحكام القضايا المعاصرة ذات الصلة التي تراعي حسب الاقتضاء المصلحة العامة والحقوق الأساسية ومبدأي التجارة الحرة والمنافسة عند الفصل في قضايا الملكية الفكرية إشارة واضحة على ذلك.

13. وعلى صعيد آخر شدد القاضي روبين جاكوب على البعد العام للفصل في المنازعات وأهمية حماية حقوق الطرفين من البداية إلى النهاية. وحتى تتحقق العدالة "يجب على القاضي / القاضية في العصر الحديث تقديم المسوغات - أي شرح أسباب القرار الذي اتخذته أو اتخذته في إحدى القضايا إلى جمهور أساسي. ولكي يرى الناس أن العدالة قد تحققت يجب على القاضي على وجه الخصوص أن يشرح الأسباب التي أدت إلى خسارة طرف أمام الطرف الآخر - ما يعني ضرورة ذكر النقاط الأساسية التي يوردها هذا الطرف والرد عليها."<sup>11</sup> وعلى ذلك فإن الحجج التي يسوقها أي من الطرفين الذي يخسر القضية ينبغي التعامل معها بعناية فائقة. إن الافتناع بعدالة الحكم الصادر هو جوهر صنعة القاضي.

14. ويجب أن تراعي التصورات الحالية والمنظورة البيئة الرقمية والإنفاذ الآلي والمركزية و تفويض السلطة في نطاق إنفاذ الملكية الفكرية. فالتوسع في الإنفاذ الآلي باستخدام الخوارزميات، وتطبيق تحليل البيانات الضخمة على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والتطبيقات الواعدة لسلسلة السجلات على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وتطوير أجهزة تنفيذ حقوق الملكية الفكرية تلقائيا، كل هذا يجب أن يهدف إلى تعزيز فعالية إنفاذ الملكية الفكرية. وفي الوقت نفسه وبنفس القدر الذي يتحدى به الذكاء الاصطناعي المفاهيم التقليدية للتأليف والاختراع، فإن كل هذا يثير التساؤل حول التحديات العميقة التي تواجه مفهوم الإنفاذ، الذي يستند في الأساس إلى محورية التدخل البشري ويلزمنا بالتفكير في السلطة والأصول القانونية المرعية والمساءلة.

[نهاية الوثيقة]

<sup>11</sup> R. Jacob, *IP and Other Things*, Oxford and Oregon: Hart, 2015, p.22 .